جامعـة المنصــورة
كليـــة التربية
–

صنع السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية: دراسة مقارنة

إعـداد
د./ أيمن أنور عبد الله عنايات
جامعة أم القرى- فرع الكلية الجامعية بالقنفذة

مجـــلة كلـــــية التربية – جامعـــة المنصـــورة
العدد ١١٢ – أكتوبر ٢٠٢٠
صنع السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية
والولايات المتحدة الأمريكية: دراسة مقارنة

د./ أيمن أنور عبد الله عنايات
جامعة أم القرى- فرع الكلية الجامعية بالقنفذة

مقدمة:

تعد السياسة التعليمية أحد أركان السياسة العامة فى جميع الدول، وأن هدفها الرئيس هو الإنسان بصفته العامل المؤثر والفعال فى نهضة المجتمع، وهما هدفا التربية، كما أنها تمثل الرؤية المجتمعية التى يسعى النظام التعليمى لتحقيقها، وأساسًا لتقويم الخطط، وتحديد العلاقة الحتمية بين التنمية الشاملة للدولة وبين التربية والتعليم، كما أنها تيسر عملية صنع القرارات، وتنظيم العملية التعليمية **(الشفيش، ٢٠١٨، ٨٨١)**.

فالسياسة التعليمية تعتبر قمة النظام التعميمي في الدولة، فهى المرحلة الأولى من مراحل عملية إعداد العملية التعليمية، حيث تحدد الاختيارات الرئيسة والتوجيهات من قبل الجهات المسؤولة عن التربية.

والسياسة التعليمية هى مجموعة المبادئ التى توجه مسار التربية والتعليم فى دولة ما، وتشمل أهداف التعليم ونظامه، ووسائل تحقيق الأهداف؛ فصنع السياسة التعليمية هى العملية التى تصاغ بمقتضاها بعض الخطوط العريضة المرشدة، والمبادئ العامة التى توجه ميدان التربية والتعليم وبرامجه وخططه **(سعد ، ٢٠١١، ٢٣)**.

وتحدد السياسة التعليمية إطار التعليم وفلسفته وأهدافه ومراحله وأنواعه, فلا يمكن لأى دولة أن تنهض فكريًا وحضاريًا مالم يكن لديها سياسة تعليمية واضحة وواقعية ومرنة مستمدة من فلسفة المجتمع ومنسجمة مع مبادئه وقيمه وقائمة على أسس علمية. فالسياسة التعليمية المبنية على أسس علمية تساعد في وضع الخطط وبناء البرامج التي تكفل بناء شخصية الفرد وفق معتقدات المجتمع, وفي تحديد آلية لقياس الأداء فى النظام التعليمي, وفي تحديد الأطر والمبادئ والقيم التي تسير علي ضوئها العملية التربوية, وفي توجيه واتخاذ القرارات الصائبة لتحقيق الأهداف الموضوعة, وفي تحديد المسؤليات الإدارية عن تنفيذ تلك السياسات, وفي حل كثير من المشاكل التربوية, وفي تغيير الأوضاع التربوية القائمة وغير المرغوب فيها. وفي المقابل إذالم يكن هناك سياسة تعليمية ناجحة يؤدى ذلك إلى ضياع أموال وجهود بشريةكبيرة تبذل في بناء مؤسسات تعليمية تتطلب تكاليف باهظة دون أن تحقق الهدف المرجو منها **(الغامدى وعبد الجواد ، ٢٠٠٢ ، ٧٢)**.

والواقع أن السياسة التعليمية لا توجد من فراغ، وانما تصاغ مبادئها وتوجهاتها في إطار حركة تفاعلية بين التعليم والمجتمع، والثقافة العالمية والمحلية؛ إذ لا يمكن أن تترك مسئولية تطوير الموارد

البشرية واعداد الأجيال وبناء البشر للصدفة العفوية؛ لذا تتم عملية صنع سياسة التعليم من خلال تفاعلات عميقة ومتنوعة بين القوى الرسمية الصانعة للسياسة والمؤثرة فيها والقوى غير الرسمية من المستفيدين والمهتمين بالسياسة التعليمية والتي تؤثر فيها وتتأثر بها **(عبد الدائم ،١٩٩١، ٨٢)**.

وفي ظل ما تشهده الدول العربية من أحداث متسارعة، والتي من الممكن أن تلعب دورًا رياديًا في التأثير على السياسة التعليمية، وما أحدثته العولمة من تغيرات على الساحة التعليمية، أصبحت السياسة التعليمية بحاجة إلى مراجعة وإعادة صنع وفق أسس علمية وخطوات مقننة تتشارك فيها مجموعة من الأطراف المجتمعية المختلفة كعملية ضرورية للنظام التربوي من أجل تطوير وتحسين العملية التربوية لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع **(اليافعي وآخرون ، ٢٠١٥، ٤)**.

ونتيجة لذلك, أدركت المملكة العربية السعودية أهمية وجود سياسة تعليمية تنبثق من الإسلام الذي تدين به فكرًا ومنهجًا وتطبيقًا حيث أصدرت في عام ١٣٩٠هـ وثيقة سياسة التعليم لتكون المرجع الأساسي لنظام التعليم السعودى وأهدافه، وتخطيطه، وكل ما يتعلق به من أحكام، وجاءت هذه الوثيقة لتعبر عن مجموعة من الأغراض من أهمها الأغراض الدينية القائمة على الإيمان بالله ورسوله, والاهتمام بالمواد الدينية في جميع مراحل التعليم، والأغراض التربوية والتعليمية العامة المحددة لمراحل التعليم المختلفة.

وللدولة السعودية منذ نشأتها الأولى ثوابت لا تحيد عنها مشتقة من كتاب الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلمالذى يتم فى ضوئهما تحديد الأسس والغايات لأى مجال من مجالات الحياة، وفى مجال التعليم رسمت المملكة غاياتها واشتقت أهدافها وخططت برامجها فى ضوء ثوابتها، حيث تعد سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية جزءًا أساسيًا من السياسة العامة للدولة، حيث تهتم السياسة التعليمية بالمملكة بتعريف الفرد بربه، ودينه، وإقامة سلوكه على شرعه، والعمل على تلبية حاجات المجتمع، وتحقيق أهداف الأمة، وهى تشمل نظام التعليم، ومراحله المختلفة، والنظم الإدارية، والخطط، والبرامج التعليمية، والمناهج، والوسائل التربوية، وأدوات التقويم، والأجهزة القائمة على التعليم، وسائر ما يتصل به.

مشكلة الدراسة:

نظرًا لأن السياسة التعليمية هي الإطار الذي تعمل فيه النظم التعليمية, فمن الضروري دائمًا مراجعة بنودها والمعايير التربوية التي بنيت عليها بصورة دورية، فينبغى مراجعة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية والمتمثلة في وثيقة سياسة التعليم للتأكد من مناسبتها للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ومطالب التنمية وحاجات المواطن السعودي فى الوقت الراهن، مع الأخذ فى الاعتبار

أنه توجد سياسة ثابتة غير قابلة للتغيير وهى المتعلقة بالمعتقد والإيمان بالله سبحانه وتعالى لمواجهة متغيرات عصر العولمة التى تهب على مجتمعنا السعودى، وهناك سياسة مرنة يمكن أن تتغير فى ضوء متطلبات الحياة المعاصرة وفقًا لما يسعى إليه المجتمع من تطور؛ لذا تهتم الدراسة بالتعرف على الأسس النظرية لصنع السياسة التعليمية، وكيفية صنع السياسة التعليمية في كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، وإمكانية الإفادة منها فى وضع تصور مقترح لآليات صنع السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية، ولتحقيق ذلك سوف تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

أسئلة الدراسة:

١. ما أسس صنع السياسة التعليمية ومراحلها؟
٢. كيف تتم عملية صنع السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية؟
٣. كيف تتم عملية صنع السياسة التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية؟
٤. ما أوجه الشبه والاختلاف في عملية صنع السياسة التعليمية في كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. تعرف مفهوم صنع السياسة التعليمية.
٢. تحديد مضمون سياسة التعليم وأسس صناعتها ومراحل بنائها وخصائصها.
٣. تطوير آليات صنع السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية في ضوء تجربة الولايات المتحدة الأمريكية.

أهمية الدراسة:

١. تزايد الاهتمام العالمى في الآونة الأخيرة بمراجعة السياسات التعليمية بما يتواكب مع متطلبات الحياة المعاصرة.
٢. أهمية صنع السياسة التعليمية، نظرًا لأنها تساعد في وضع الخطط التعليمية وتوجيه القرارات وتحديد المسؤليات والأطر والرؤى التي يسير عليها النظام التعليمى.
٣. كشف الحقائق الهامة عن صنع السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية للمهتمين بهذا المجال من الباحثين وصانعى ومتخذي القرارت.

٤. قد تفيد هذه الدراسة كل من واضعي السياسات وصانعي القرارات التعليمية في المملكة والقائمين على تطبيق تلك السياسات والقرارات في وضع سياسة محددة قابلة للتحقيق في الواقع الفعلى.

منهج الدراسة:

المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي المقارن الذي يقوم على التحليل والمقارنة, والذى من خلاله يمكن المقارنة المرجعية لمحاولة الإفادة من السياسات التعليمية والتوجهات الناجحة فى الولايات المتحدة الأمريكية لإحداث التطوير المطلوب لواقع سياسة التعليم فى المملكة العربية السعودية.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة الحالية على كيفية صنع السياسة التعليمية في كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، ومعرفة أوجه الشبه والاختلاف في عملية صنع السياسة التعليمية في كل من الدولتين.

مصطلحات الدراسة:

السياسة التعليمية Educational Policy

مصطلح مشتق من السياسة العامة للدولة، ويختلف تناوله حسب توجه الدولة والإطار الفكرى للباحثين، وتعد السياسة التعليمية نوعًا من الخطط تتحدد في صورة تقارير أو مفاهيم عامة ترشد أو توجه المسئولين في الوزارة الوصية لاتخاذ القرارات، وتنفيذها في المدارس **(شعلان، ٢٠١١ ، ١٢)**.

وعرفها **مراد (٢٠١٣،٩)** بأنها: مجموعة من الأهداف والاتجاهات والمبادئ التي يقوم عليها التعليم في أي مجتمع من المجتمعات وتحدد إطاره العام ونظمه المختلفة، وهى التنظيم العام الذى تضعه الدولة لقيام أوضاع التعليم فيها بأجهزته الفنية والإدارية، وفق ما تراه من أسس وقواعد ولوائح منظمة لإتمامه.

الدراسات السابقة

من الدراسات التى تناولت سياسة التعليم، وصناعته:

- دراسة **العتيبى (٢٠٢٠)** التى هدفت إلى التعرف على الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث العلمي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية. والتعرف على الفروق ذات الدلالة إحصائية باختلاف متغيري الجنس، وسنوات الخبرة، ولتحقيق هذه الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، والاستبيان كأداة لدراسته، وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية بجامعة شقراء، والبالغ عددهم) (٣٩٦)، أما عينة الدراسة فقد تمثلت في عينة عشوائية بسيطة بلغ حجمها (٢٢٥) عضو هيئة تدريس بكليات التربية بجامعة شقراء، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج كان أبرزها: أن أفراد عينة الدراسة موافقون على الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث العلمي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية بمتوسط حسابي ٢,٧٨ من ٣,٠٠ ، وأن أبرز الآليات المقترحة هي: حصر نتائج البحوث التربوية المتعلقة بسياسة التعليم مع العمل على الاستفادة منها، وكشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات افراد عينة الدراسة باختلاف متغير الجنس، وتبين من النتائج أن الفروق لصالح الإناث، بينما كشفت النتائج عن عدم وجود فروق باختلاف سنوات الخبرة.
- دراسة **الدوسري (٢٠١٩)** التى هدفت الكشف عن مدى تضمين القيم الاقتصادية المتعلقة بالادخار، والاعتدال فى الانفاق، والعمل، والانتاج، والتنمية الاقتصادية، فى وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى من خلال أسلوب تحليل المحتوى، وتوصلت الدراسة إلى أن سياسة التعليم فى المملكة العربية السعودية تناولت عديد من القيم الاقتصادية بشكل صريح أو ضمنى ، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل المفاهيم والمبادئ والقيم الاقتصادية التى جاءت ضمن بنود سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية فى ضوء المتغيرات الاقتصادية والمجتمعية. وعند النظر فى إعادة صياغة بنود الوثيقة من المهم إعطاء جانب القيم الاقتصادية مزيدا من الاهتمام بغية تحقيق التنمية بشتى جوانبها، وخاصة التنمية الاقتصادية.
- دراسة **بورسلى وآخرون (٢٠١٨)** التى هدفت التعرف على طبيعة السياسة التعليمية فى المرحلة الثانوية فى كل من سنغافورة وفنلندة من خلال الاعتماد على أداة تحليل الوثائق الرسمية المتاحة والخاصة بسياسة التعليم الثانوى، وأظهرت الدراسة مجموعة من النتائج كان أبرزها: وجود المسار التقنى (المهنى) كخيار متاح أمام طلاب المرحلة الثانوية إلى جانب

المسارات الأكاديمية؛ وذلك استجابة لمتطلبات العصر واحتياجات سوق العمل، فضلا عن المرونة فى الانتقال بين المسارات المختلفة، ودراسة الطالب فى المسار الأكاديمى لجميع المواد الدراسية العلمية والأدبية؛ مراعاة لميوله، ولدعم النمو الشامل له، بالإضافة للاهتمام بالقيم عند بناء المناهج.

- دراسة **حسنين (٢٠١٦)** التى هدفت تقديم رؤية مقترحة لتطوير سياسة التعليم الفني في مصر في ضوء تجربة الولايات المتحدة الأمريكية. ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى الذى يعنى بالوصف والتحليل، والذى يمكن – فى ضوئه – المقارنة المرجعية لمحاولة الإفادة من السياسات، والتوجهات الناجحة لإحداث التطوير المطلوب لواقع سياسة التعميم الفنى فى مصر، وركزت الدراسة على تحديد التحديات التى تواجه التعليم الفنى فى مصر، مع عرض أبرز التجارب المطبقة فى التعليم الفنى فى مصر؛ ثم عرض تجربة الولايات المتحدة الأمريكية؛ للتوصل إلى ملامح لاستراتيجية لتطوير التعليم الفنى فى مصر؛ لوضعها فى صورة نهائية؛ للإسهام فى تطوير منظومة التعليم الفنى فى مصر.
- دراسة **الدخيل (٢٠١٤)** التى هدفت التعرف على مقترحات تطوير وثيقة سياسة التعليم فى المملكة العربية السعودية فى ضوء آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية فى جامعة الملك سعود. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى، وكانت أداة الدراسة استبانة مكونة من (٣٥) فقرة، وقد اظهرت نتائج الدراسة موافقة أفراد عينة الدراسة بشدة على تطوير صياغة وثيقة سياسة التعليم فى المملكة العربية السعودية وتطوير محتواها.
- دراسة **حنا (٢٠١٤)** التى هدفت إبراز السياسات التعليمة في مصر وكذلك السياسات التعليمة في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال تحديد أثر السياسات التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية على صنع السياسة التعليمة في مصر ودور العلاقات المصرية الأمريكية وتأثيرها على السياسات التعليمية، في إطار التعرف على مفهوم العلاقات المصرية الأمريكية، وتحديد متطلبات الأداء المتميز للعلاقات الدولية، وكذا تحديد معايير ومؤشرات نجاح السياسيات التعليمة في مصر من خلال التعرف على العلاقات الدولية وتحديد السياسات التي يمكن أن تحقق بثقة أهدافهم الوطنية وبما يؤدى إلى حل المشكلات الدولية والمساهمة في تطوير العلاقات بين الدول وتحقيق نتائج أفضل للبحث في قضية تطوير التعليم، كما تعمل الدراسة على تحديد برامج الدعم المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية وما لها من أثر في دعم السياسات التعليمية المصرية وذلك من خلال تنفيذ برنامج وطني مصري بما يعنيه من

مساعدات أمريكية ومن خلال المؤسسات الدولية ووضع برنامج لمواجهة الفوارق الاجتماعية بين الطلاب وتحقق التكافؤ بين التعليم في الريف والتعليم في الحضر.

- دراسة **جايل (٢٠١٣)** التى هدفت الكشف عن العلاقة الوطيدة بين سياسة الدولة وصياغة ورسم السياسة التعليمية في مصر على مر المراحل التاريخية المختلفة للأنظمة السياسية، والوقوف على الأسباب الكامنة وراء أزمة الديمقراطية والتي شكلت سياسة الدولة وعلاقتها بالسياسة التعليمية في مصر، والوقوف على علاقة المنظمات الدولية بالنظام السياسي والاقتصادى في مصر ودروهما تجاه السياسة التعليمية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الذى يقوم بتحليل الواقع للنظم السياسية وأثرها الواضح على صياغة السياسة التعليمية بقوانينها وعلى صنع القرار بل وعلى العملية التعليمية بأكملها وعلى المتغيرات التي تنجم عن تغير الأنظمة، وأوصت الدراسة بضرورة إعطاء مساحة من المشاركة بن صناع القرار وأصحاب المصلحة من أولياء الأمور ونقابة المعلمين والمعلمين، والبدء في نشر ثقافة اللامركزية للسلطة في التخطيط وصنع القرار بحيث لا تصبح في يد شخص الوزير فقط مع تفعيل النصوص القانونية التي تعطي المسئولين الإداريين المشاركة في صنع القرار.
- دراسة **الشهوان (٢٠١٢)** التى هدفت التعرف على وجهة نظر المشرفين التربويين فى وثيقة سياسة التعليم فى المملكة العربية السعودية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى، وتم تصميم استبانة لجمع المعلومات الخاصة بالدراسة، وطبقت الدراسة على جميع المتدربين من المشرفين التربويين الذين حضروا الدورة التدريبية في العامين الجامعيين (١٤٢٥/١٤٢٦هـ) ، (١٤٢٦/١٤٢٧هـ)، وعددهم (٨٥) متدربا، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج كان أبرزها:أن انطباع عينة الدراسة من المشرفين التربويين نحو عرض وثيقة التعليم فى المملكة العربية السعودية لما جاء فيها من بنود كان بشكل (قوى) . كما وجدت الدراسة فروق جوهرية وذات دلالة احصائية بين مجموعة المشرفين التربويين حسب نوع المؤهل والعمر والخبرة فى العمل التربوى. وأوصت الدراسة بضرورة المحافظة على الثوابت العقائدية فى وثيقة التعليم والتأكيد عليها فى جميع السياسات التعليمية، وتبنى التحليل الدورى للسياسة التعليمية وتحديد الغايات والأهداف فى ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية.
- دراسة **حمرون (٢٠٠٩)** التى هدفت تحديد التغييرات المطلوبة في سياسات ونظم التعليم العالي في المملكة العربية السعودية لضمان استمراريتها في تحقيق متطلبات المجتمع المستقبلية وتخريج مخرجاتها للمنافسة العالمية، في ظل التحولات التي حدثت في نهاية القرن العشرين،

والتحديات المستقبلية لمؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي الوثائقي، وتوصلت الدراسة إلى تغييرات عدة مطلوبة من أهمها تحقيق المرونة القصوى في التكتلات التعليمية، وأماكن وأزمنة الدراسة، ومرونة المناهج التعليمية، وتركيز أنظمة الجامعات وسياساتها على تحقيق الحرية الأكاديمية والشراكة المجتمعية ومشاركة العاملين في صناعة القرار، واستخدام الأساليب الإدارية الحديثة، ورفع كفاءة النظام الداخلية والخارجية، والتركيز على تغيير القيم والقناعات والاتجاهات في تطوير القيادات الإدارية والأكاديمية، وتفعيل الوقف واستثمار الإمكانيات المادية والبشرية، والكراسي البحثية وغيرها للتمويل، وقد أوصى الباحث بتوصيات عدة من أهمها: تفعيل المشاركة المجتمعية في مراجعة الأنظمة ومحاسبتها، وأن يقوم التخطيط للتغيير في مؤسسات التعليم العالي على التخطيط الاستراتيجي، وأن تسعى مؤسسات التعليم العالي لتحقيق الجودة والاعتماد الأكاديمي والمنافسة العالمية في آن واحد.

- دراسة **حوالة (٢٠٠٧)** التى هدفت إلى التعرف على السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية في ضوء مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية من خلال توضيح ملامح وثيقة السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية، وتحليل مضمونها المرتبط بمحتوى التعليم قبل الجامعى، وقد استخدمت الدراسة المنهج المنهج الوصفى باستخدام أسلوب تحليل المحتوى وذلك للوصف الموضوعى والكمى لمحتوى وثيقة سياسة التعليم فى ضوء مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية ، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج كان أبرزها: أن بعد المساواة فى التعليم جاء فى المرتبة الأولى من جملة أبعاد التكافؤ على مستوى جميع مراحل التعليم قبل الجامعى إجمالاً، واحتل بعد الحق فى التعليم المرتبة الثانية، بينما احتل بعد الاستمرارية فى التعليم المرحلة الثالثة.
- دراسة **المنقاش (٢٠٠٦)** التى هدفت إلى تحليل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية كما جاءت في وثيقة سياسة التعليم الصادرة عن اللجنة العليا لسياسة التعليم عام ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م. لمعرفة مدى توافق هذه السياسة مع أهم المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية ومعرفة مدى دقة صياغتها وتنفيذها على أرض الواقع ومن ثم اقتراح التعديلات اللازمة عليها. وقد تم التوصل للنتائج التالية: أن وثيقة سياسة التعليم في المملكة وُضعت قبل أكثر من أربعة وثلاثين عاماً ولم يجرِ عليها أي تعديل أوتطوير لتلبي التغيرات والتحديات التي طرأت على المجتمع السعودي وعلى العالم أجمع خاصة في مجال التعليم. ومن ناحية صياغة السياسة التعليمية, هناك بعض المشاكل في بنية النص لبعض البنود والتي

تحتاج لإعادة صياغة حتى يسهل فهمها وتطبيقها. ومن ناحية المضمون,لم تتوافق سياسة التعليم السعودية تماماً مع المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية فهناك ما يلزم إضافته والتأكيد عليه. ومن ناحية تطبيق هذه السياسة,لم يتم تطبيق بعض البنود وبعضها كانت درجة تطبيقه أقل من المطلوب والبعض الآخر تم تطبيقه. وأخيراً تم التوصل لبعض المقترحات التي تفيد في تعديل هذه الوثيقة لتتوائم مع المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية.

- دراسة **بغدادي (٢٠٠٥)** التى هدفت إلى تطوير آليات صنع السياسة التعليمية في مصر في ضوء تجارب كل من الصين وانجلترا ، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن الذي يبحث في نظم التعليم في بلاد العالم المختلفة ويقارن بينها من أجل وصف وتحليل واقع وآليات صنع السياسة التعليمية في دول المقارنة، وتوصلت الدراسة إلى أن نظام إدارة التعليم في مصر مركزي، بينما في انجلنرا يجمع بين المركزية واللامركزية (نظام قومي يدار محلياً)، في حين أن النظام في الصين مركزي ديمقراطي .

تعليق علي الدراسات السابقة ومدى الاستفاد منها:

هناك عديد من الدراسات التى تناولت السياسة التعليمية، منها ما ركز على تفعيل دور البحث العلمي في تطوير السياسة التعليمية، ومنها ما اهتم بتقديم رؤية مقترحة لتطوير سياسة التعليم الفني، ومنها ما حاول معرفة العلاقة الوطيدة بين سياسة الدولة وصياغة ورسم السياسة التعليمية، ومنها ما اهتم بتحليل سياسة التعليم في الدولة، ويلاحظ مما سبق أن معظم الدراسات السابقة تتفق مع البحث الحالي من حيث اهتمامها بالسياسة التعليمية، ولقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في التعرف على الأطر النظرية التي قامت عليها هذه الدراسة، وتتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة فى أهمية السياسة التعليمية وضرورة ربطها بالسياسة العامة للدولة وأهمية تطوير وتحديث السياسة التعليمية بما يتلائم مع المجتمع السعودى وثوابته الراسخة وبما تتطلبه خطط التنمية والمتغيرات الإقليمية والعالمية.

الإطار النظري وأدبيات الدراسة:

السياسة التعليمية:

السياسة التعليمية هى باختصار مجموعة القواعد والمبادئ العامة التى تضعها الدولة لتنظيم وتوجيه التعليم فيها، لما يخدم أهدافها العامة ومصلحتها الوطنية، وتنبثق السياسة التعليمية فى الدولة عن الفلسفة التعليمية فيها، وتحدد على أساس واقع المجتمع وتطلعاته وظروفه وامكاناته، كما تلعب

احتياجات المجتمع ومتطلباته من القوى البشرية على مختلف المستويات وفى مختلف المجالات دورًا خطيرًا فيها (**الفرح** ، ١٩٨٨، ٣٨).

وتعرّفها وثيقة سياسة التعليم السعودية بأنها: "الخطوط العامة التي تقوم عليها عملية التربية والتعليم أداءً للواجب في تعريف الفرد بربه ودينه وإقامة سلوكه على شرعه وتلبيةً لحاجات المجتمع وتحقيقاً لأهداف الأمة" (**وزارة المعارف,١٤٠٠هـ**).

وعرفها **بيومي (٢٠٠٩،١٧)** بأنها: المرشد العام المكتوب أو غير المكتوب الذي يضع الحدود التي على أساسها يتم تحديد الاتجاه العام للعمل التربوي.

وعرفها **لهلوب (٢٠١٢، ٢١)** بأنها: المبادئ التي يقوم عليها التعليم وتحدد إطاره العام وفلسفته وأهدافه ونظمه.

وعرفها **عبد الموجود (١٩٩٢، ١٥)** بأنها: مجموعة المبادئ والأسس والمعايير التي تحكم نشاطاً معيناً كالتعليم وتوجه حركته من خلال عملية اتخاذ القرارات.

يلاحظ من خلال التعريفات السابقة أن السياسة التعليمية تعبر عن الاختيارات السياسية لمجتمع، وعن قيمة وعاداته وثرواته المادية والبشرية وعن تصوراته المستقبلية، ويلاحظ أنه مع تعدد المفاهيم إلا أنها لا تختلف في المضمون.

صنع السياسة التعليمية Educational Policy Making

عرفها **الحسن (٢٠٠٢، ٤٢)** بأنها: مجمل النشاطات في جميع المستويات السياسية والإدارية، بداية من تعريف المشكلة حتى تنفيذ الحل المقترح لها وهو بهذا المعنى يشير إلى مجموعة الأنشطة الرسمية وغير الرسمية التي تؤثر في السياسات.

عرفها **العلاق (١٩٨٣، ٤٢٩)** بأنها: القواعد العامة التي تحكم اتخاذ القرارات في المشروع، فكما أن الأهداف لازمة لتوجيه جهود الأفراد والحاجات في المشروع، فإن السياسات هي الأخرى تخدم في إيضاح الاستراتيجيات العامة التي بواسطتها تحقق هذه الأهداف.

وعرفتها **عبد القادر وآخرون (٢٠١٠ ، ١٤٣)** بأنها: عملية تقوم على منهجية علمية، تتجه للمستقبل تمر بعدة مراحل تبدأ بتحديد المشكلة وتنتهى بالقوانين واللوائح، مستندة على المعلومات والبحث العلمى، ومعتمدة على الأخذ بالاتجاهات الحديثة في ضوء توجهات المجتمع وفى ظل السياق العالمى المعاصر.

وعرفها **المهدي وآخرون (٢٠١٤، ١٦٠)** بأنها: عملية صنع قرارات إصلاحية أو تطويرية تتعلق ببعض أوكل عناصر النظام التعليمي في المجتمع.

وعرفها رانى بأنها: عملية تتضمن سلسلة من الأفعال لاختيار البدائل المتاحة وفق السياسة المعلنة من جانب صنّاع السياسة (Ranney,1996,2)

وعرفها هوارد بأنها: مجموعة المبادئ والأسس والمعايير التي تحكم نشاط التعليم، وتوجه حركته داخل إطار من العلاقات المتفاعلة مع مؤسسات المجتمع الأخرى، وتتحكم هذه السياسة في عمليات صنع واتخاذ وتنفيذ القرار التعليمي(Hoard,2000,3)

وعرفها **المنوفى (١٩٨٨، ٢١)** بأنها:برنامج متصل يشمل عمليات التخطيط وإعداد القرار والبرمجة وتشارك فيها عناصر كثيرة تتمتع بدرجات متفاوتة من السلطة والصلاحية داخل النظام السياسى وهى عملية ذات طابع دينامى متحرك وهى نتاج أو محصلة تفاعل بين أفراد وجماعات المصالح ومؤسسات حكومية وعوامل خارجية بكل ما يتضمنه ذلك من مشاورات واتصالات وضغوط تمارسها الأطراف المعنية.

يتضح مما سبق أن السياسة التعليمية هي عملية إدارية وسياسية في ذات الوقت وهى جزء من السياسة العامة للدولة تتميز بتكامل أهدافها وترابطها، ولا يمكن أن تكون بمعزل عن السياسة العامة للدولة، كما أن صنع السياسة التعليمية قد يشمل كل عناصر النظام التعليمي أو بعضها.

مضمون سياسة التعليم:

قامت **المنقاش (٢٠٠٦، ٨- ١٥)** بجمع وتلخيص وتصنيف المعايير والتوجهات العامة للسياسة التعليمية في عشرين معياراً، منها ما كتب عن المبادئ العامة أو المعايير التي تفيد في الحكم على مدى سلامة السياسة التعليمية، ومنها ما كتب عن مبادئ السياسات التعليمية المقارنة مع بعض دول العالم ومنها الولايات المتحدة الأمريكية, ومنها ما كتب عن المبادئ التي أوصت بها تقارير المنظمات والمؤسسات الدولية في مجال التربية ونظم التعليم، وذلك من أجل تقييم السياسة التعليمية من ناحية المضمون، وتمثلت هذه المعايير فى الآتي:

- المرجعية المجتمعية.
- التفاعل مع المتغيرات العالمية بما يتفق مع حاجات المجتمع.
- الاتساق والتكامل.
- تكامل سياسات التعليم مع سياسات قطاعات المجتمع الأخرى.
- التقويم المستمر للسياسة التعليمية في ضوء حاجات المجتمع.
- إسناد وضع ومراجعة السياسة التعليمية للمؤسسات المتخصصة مع إشراك المجتمع في ذلك.
- الابتعاد عن المقارنات غير العلمية للسياسات التعليمية الأخرى.

- التعليم عملية مستمرة.
- التعلم الذاتي.
- الاهتمام بتعليم ما قبل المدرسة.
- إلزامية التعليم الأساسي ومجانيته.
- المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية.
- تنمية السلوك الديمقراطي وتأصيل مبادئ حقوق الإنسان في المجتمع المدرسي.
- الربط بين التعليم واحتياجات سوق العمل.
- التركيز على جودة التعليم.
- تعدد مجالات الاختيار أمام الطالب.
- الاهتمام بإعداد المعلم.
- الإدارة الذاتية للمدارس.
- التأكيد على أهمية النشاط المدرسي وزيادة طول اليوم الدراسي.
- تعزيز الهوية الثقافية وتنمية المواطنة.

أسس صنع السياسة التعليمية:

تستند عملية صنع السياسة التعليمية على مجموعة من الأسس، وهى **(جاد الكريم ، ٢٠١٢ ، ١٤٤٢)** ؛ **(الحربي ،٢٠٠٧، ٧٦-٧٩)** ؛ **(النجار ، ٢٠٠٩، ٦١-٦٢)** ؛ **(نخلة ، ٢٠٠٣، ٩٩)** :

- **الأسس المجتمعية:** ولها جانبان، جانب يؤكد على أهمية المشاركة المجتمعية في بناء السياسة التعليمية وتنفيذها، والجانب الآخر يؤكد على أن السياسة التعليمية يجب أن تنبع من فلسفة المجتمع وثقافته والقيم السائدة فيه وحاضره ومستقبله.
- **الأسس النفسية والفلسفية:** وترتبط الأسس النفسية بالنمو النفسي وخصائص مراحل النمو، لتحديد أبعاد كل مرحلة تعليمية، وربطها بأهداف واحتياجات كل مرحلة، بينما تتعلق الأسس الفلسفية بفلسفة التربية والنظريات والمعارف والمفاهيم التي تقوم عليها المؤسسات التربوية.
- **المواءمة بين الكلفة والعائد:** التأكد من جدوى الاستثمار في مجال التعليم، وتحليل تكلفة المشاريع التعليمية والعائد منها ومدى تحقيقها للأهداف، وموقعها من خطط التنمية الشاملة، وأثرها على زيادة النمو الاقتصادي للمجتمع.
- **الترابط والتكامل:** الترابط والتكامل بين جميع جوانب العملية التعليمية، وبينها وبين السياسات

المجتمعية الأخرى، وعدم التعامل مع جزئيات التعليم منفصلة.

- **الاستقرار والتطور والمرونة:** تتطلب السياسة التعليمية استقرارًا نسبيًا لا يحول دون تطويرها في ظل تطورات المجتمع ومستجداته، وتتطلب عمليتي الاستقرار والتطوير المرونة في الأخذ بأسلوب البدائل، ومراعاة الامكانيات المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ السياسة التعليمية.

مراحل صنع السياسة التعليمية:

هناك عدة خطوات لصنع السياسة التعليمية، وهي **(السنبل وآخرون ، ٢٠٠٨، ٦٥)** ؛ **(الدخيل، ٢٠١٤، ١٤٣-١٤٤)** ؛ **(شعلان ، ٢٠١١، ٦٣)**؛ **(كمال ، ٢٠٠١، ١٨٤)** ؛ **(لهلوب ، ٢٠١٢ ، ٤٥)** ؛ **(الرشيدي وآخرون ، ٢٠١٢ ، ٥٩٩)**؛ **(Demsky,1995,24 & Haddad)** :

- **المرحلة الأولى:** تحديد المشكلة موضوع السياسة، ويطلق عليها مرحلة المبادرة، وتبدأ من الشعور بعدم الرضا عن السياسة الحالية أو الوضع الراهن واتفاق الآراء حول هذا الشعور، ويقوم صانعي السياسة بوضع المشكلات وتحليلها وتحديد أسبابها.
- **المرحلة الثانية:** مرحلة جمع الحقائق وبلورة الآراء، ويتم فيها التشاور مع الأطراف المعنية وهي مرحلة يتم فيها جمع الآراء حول نقاط محددة وربما توضع هنابعض التصورات للحلول البديلة.
- **المرحلة الثالثة:** طرح بدائل السياسة التعليمية، وفي هذه المرحلة يبدأ وضع الحلول المختلفة للمشكلة، وتمثل البدائل في هذه المرحلة المطالب الخاصة بمجال ما في التعليم، والتي تتشكل وفقًا لمتطلبات المجتمع، وتطرح من جانب أعضاء الهيئات والنقابات وجماعات الضغط والمصالح ووسائل الإعلام وغيرها.
- **المرحلة الرابعة:** مرحلة المناقشة، وفيها تخضع بدائل السياسة المقترحة لنقاش داخل الحكومة.
- **المرحلة الخامسة:** مرحلة التشريع، ويتم فيها اختيار أحد الحلول المفروضة، والقرار هنا لمجموعة من صانعي السياسة ذوي النفوذ، ثم تعرض السياسة المختارة على الهيئات التشريعية لإقرارها لتأخذ قوة القانون وفي حالة الفشل في إقرار هذه السياسة يعود الأمر إلى المرحلة الثالثة لإعادة النظر.
- **المرحلة السادسة:** تنفيذ السياسة، ويتم فيها صياغة السياسة لتأخذ حيز التنفيذ، وتتم هذه المرحلة على يد القائمين على العملية التعليمية من معلمين وإداريين ومشرفين وهذا بدوره

يضمن نجاح عملية التنفيذ،كما يتطلب نجاح عملية التنفيذ توفير التمويل والموارد المادية والبشرية.

- **المرحلة السابعة:** المتابعة والتغذية الراجعة للسياسة التعليمية، وهي أخر حلقة في عملية صنع السياسة وعن طريقها يحدد صناع السياسة أوجه القوة والضعف وما يترتب عليها من آثار متوقعة وغير متوقعة، حيث يتم فيها تحديد ما إذا كانت اللوائح التنفيذية تتماشى مع متطلبات السياسة وتحقيق أهدافها، وتساعد واضعي السياسة التعليمية على معرفة الاتجاه الذي تسير فيه الأهداف ومدى تحقيقها، وجوانب القوة والضعف في تنفيذها، ويتم من خلالها تقديم تغذية راجعة للسلطات العليا لإيجاد البدائل والحلول لجوانب القصور أو للخطط التطويرية.

خصائص السياسة التعليمية

تتسم السياسة التعليمية بعديد من الخصائص والسمات التي تمكنها من تحقيق الوظائف التي تؤديها بفاعلية، ومن تلك الخصائص **(الشهوان ، ٢٠١٢، ٤١٦)** ؛ **(حكيم، ٢٠٠٠ ، ٧٠-٧٥)** :

١. أنها توجيهية وليست تفصيلية.
٢. أنها ثابتة ومتطورة.
٣. أنها قابلة للتسجيل.
٤. أنها قابلة للتطبيق.
٥. أنها متكاملة.
٦. أنها علمية.
٧. أنها واقعية.

مراحل بناء السياسة التعليمية

السياسة التعليمية عملية منظمة تتم بمنهجية علمية منظمة غير خاضعة للذاتية، وفقًا للمراحل الآتية:

- **مرحلة تشكيل السياسة التعليمية** policy formulation

تعد مرحلة صياغة السياسة التعليمية أول عملية فى بناء السياسة التعليمية ويراعى فيها السياسات التعليمية الثابتة والتي هى جزء من سياسة الدولة العامة مثل السياسات والأهداف التعليمية المتعلقة بالدين والمعتقد والقيم، والنوع الآخر من السياسات التعليمية التى تتغير وفقًا لتغيرات حاجات الأفراد والمجتمع **(غنايم ،٢٠١٨، ٥٢٨-٥٢٩)**.

ولقد أشارت الأدبيات إلى وجوب صياغة السياسة التعليمية بشكل واضح وصريح بعيد عن اللبس والغموض والعموميات وذلك نظرًا لأن السياسات التعليمية توجهات ينبغي أن تصاغ بعناية ووضوح لترشيد القرارات والاجراءات التي تحقق الأهداف المراد الوصول لها، وتوجد بعض الصفات التي يجب أن تتسم بها السياسة التعليمية حتى تكون فعالة ودقيقة، وهى: ضرورة أن تكون السياسة التعليمية لا مركزية ومرنة بحيث تسمح للعاملين في التعليم بالتصرف في حالة حدوث تغيرات داخلية أو خارجية, وأن تكون واضحة حتى لا يتم تأويلها وفق الظروف، وأن تكون معروفة ومفهومة من قبل جميع العاملين في مجال التعليم، وأن تكون محددة حتى لا تتنافى مع السياسة العامة للدولة أو تتعارض مع القيم الاجتماعية والأخلاقية **(الغامدى وعبد الجواد ، ٢٠٠٢ ، ٧٥)**.

- **مرحلة تبنى السياسة التعليمية** policy adoption

وهى مرحلة تبنى وإقرار السياسة التعليمية من قبل الجهات العليا فى الدولة واعتمادها لتصبح بعد ذلك وثيقة شرعية يجب أن تتبناها الجهات المسئولة عن التعليم وتجعلها محددًا رئيسًا للعمل على المستوى التنفيذى**(غنايم ،٢٠١٨، ٥٢٩)**.

- **مرحلة تنفيذ السياسة التعليمية** policy implementation

ويتم تنفيذ السياسة التعليمية عن طريق المؤسسة التعليمية الرسمية، وعند تنفيذ السياسة التعليمية يكون محور الاهتمام التحول من الصياغة النظرية إلى التطبيق العملي فى الواقع الفعلى لكى تصبح واقعاً ملموساً، فلا يكفي وجود سياسة تعليمية معلنة أو مكتوبة أو مصرح بها لتحقيق الأهداف، فمرحلة تنفيذ السياسة التعليمية وتطبيقها واحدة من أهم مراحل وضع وصنع السياسة التعليمية **(بكر، ٢٠٠٢، ٣)**.

سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية:

بدأت الخطوة الأولى فى مسيرة بناء وصياغة السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية فى عام ١٣٤٥ هـ أى قبل وضع وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية بخمسة وعشرين عامًا، حيث نصت المادة الثالثة والعشرين من نظام الحكم أن: "أمور المعارف هى عبارة عن نشر العلوم والمعارف والصنائع، وافتتاح المكاتب والمدارس وحماية المعاهد العلمية مع فرض الدقة والاعتناء بأصول الدين الحنيف فى كافة المملكة الحجازية" **(وزارة المعارف، ١٤٢٢هـ، ٣٠-٣١)**.

لقد صدر الأمر بتشكيل اللجنة العليا لسياسة التعليم في عام ١٣٨٣هـ ، وكان يرأس اللجنة الملك فهد بن عبد العزيز، وفي عضويتها، وزير الدفاع والطيران، ووزير الداخلية، ووزير المعارف الرئيس العام للمعاهد العلمية، ووزير الحج والأوقاف. وصدرت عن اللجنة وثيقة سياسة التعليم، التي اعتمدها مجلس الوزراء بالقرار رقم ٧٧٩ في ١٧/١٦- ٩-١٣٨٩هـ. ثم تم دمج اللجنة العليا لسياسة التعليم مع مجلس التعليم العالي عام ١٤٢٥هـ، تحت مسمى المجلس الأعلى للتعليم، برئاسة خادم الحرمين الشريفين، وعضوية وزير التعليم العالي، ووزير التربية والتعليم، ووزير العمل، ووزير الخدمة المدنية، ووزير المالية والتخطيط، ورئيس مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، وثلاثة من مديري الجامعات وثلاثة من ذوي الخبرة.

ويتصدر وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية مبدأ أساسى يحدد مصدر السياسة التعليمية، وموقعها من السياسة العامة للدولة حيث يقول أن: "السياسة التعليمية فى المملكة العربية السعودية تنبثق من الإسلام الذى تدين به الأمة عقيدة وعبادة وخلفا وشريعة وحكما ونظاما متكاملا للحياة، وهى جزء أساسى من السياسة العامة للدولة" **(حوالة، ٢٠٠٧، ١٣٠)**.

وانطلاقًا من مكانة المملكة العربية السعودية, ودورها القيادي والحضاري في الأمة الإسلامية والعالم, وتميزها بأنها صاحبة دعوة, وصاحبة فكر ورسالة هدفها التمسك بالإسلام, وتطبيق شرع الله في جوانب الحياة كلها, فقد جاءت وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية مستقرة, وواضحة المعالم, وقائمة على مقومات علمية أصيلة, وتعد بمنزلة الإطار العام الذي يتم في ضوئه إدارة وتخطيط وتوجيه وتقويم النظام التعليمي بكافة عناصره, وذلك لما تتضمنه سياسة التعليم من أسس, وأهداف عامة, ومرحلية, ووسائل مدرسية, وأحكام عامة محددة وواضحة, واشتملت هذه الوثيقة على(٢٣٦) مادة موزعة على تسعة أبواب على النحو التالي: الأسس العامة التي يقوم عليها التعليم وهي المواد من ٢إلى ٢٧، غاية التعليم وأهدافه العامة وهي المواد من ٢٨ إلى ٦١، أهداف مراحل التعليم وهي المواد من ٦٢ إلى ١١٥، التخطيط لمراحل التعليم وهي المواد من ١١٦ إلى ١٤٩، أحكام عامة وهي المواد من ١٥٠ إلى١٩٤، وسائل التربية والتعليم وهي المواد من ١٩٥ إلى

٢٢٦، نشر العلم وهي المواد من ٢٢٧ إلى ٢٢٨، تمويل التعليم وهي المواد من ٢٢٩ إلى ٢٣٠، أحكام خاصة وهي المواد من ٢٣١ إلى٢٣٦ **(وزارة المعارف,١٣٩٠هـ)**.

ويلاحظ على هذه الوثيقة أنها جمعت أهم الأسس الإسلامية من حيث إبراز القيم الاسلامية والتأكيد على التوجه الاسلامى الصحيح للتعليم، والتفاعل الواعى مع التطورات الحضارية والعالمية وأخذ النافع منها والمفيد من أجل الاستفادة من هذه المعارف الإنسانية النافعة فى ضوء الاسلام من أجل النهوض بالأمة ورفع مستوى حياتها فى شتى مناحى الحياة.

ولقد حددت اللجنة العليا لسياسة التعليم فى المملكة العربية السعودية فى وثيقة سياسة التعليم عدة مبادئ تعد بمثابة أسس تقوم عليها عملية التربية والتعليم بالمملكة، وهى: المبدأ الايمانى، والمبدأ الانسانى، ومبدأ العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية بين المواطنين، والمبدأ التنموى، والمبدأ العلمى، ومبدأ التربية للعمل، ومبدأ التربية للقوة والبناء، ومبدأ التربية المتكاملة، ومبدأ الأصالة والتجديد، ومبدأ التربية للحياة **(الشهوان، ٢٠١٢، ٤١٥)**.

وينقسم التعليم العام في المملكة إلى قسمين مستقلين عن بعضهما تمامًا، الأول تعليم البنات وتشرف عليه الرئاسة العامة لتعليم البنات، وهي مسئولة عن كل مايخص تعليم الفتاة السعودية، والثاني تعليم البنين وتشرف عليه وزارة المعارف، وهي مسئولة عن كل مايخص تعليم البنين.

الأهداف العامة للتعليم في المملكة العربية السعودية:

حددت وثيقة التعليم الصادرة عن اللجنة العليا لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية الأهداف العامة للتعليم التي تحقق غاية التعليم، ويمكن إجمال هذه الأهداف بما يلي **(وزارة المعارف، ١٣٩١هـ)**:

١. المملكة العربية السعودية دولة إسلامية يحكم الإسلام جميع جوانب الحياة فيها، وقد بنت سياستها التعليمية من أساسها على تعاليم الإسلام.
٢. تزويد المتعلمين بالمهارات الوظيفية اللازمة التي تمكنهم من أداء عملهم المناطة بهم على الوجه الأكمل، كما تمكنهم من حل المشكلات التي تواجههم في مواقف الحياة المختلفة.
٣. التوصل إلى مصادر واستثمار المعرفة من بناء المواطن السعودي لكي يستطيع مواجهة متطلبات حياته كفرد وليستطيع أن يساهم في بناء وطنه.
٤. مساعدة المتعلمين على اكتساب الميول الصحية والاهتمامات الوظيفية المناسبة.

٥. مساعدة المتعلمين على استخدام الأسلوب العلمي في التفكير وتوظيفه في حل المشكلات التي تواجههم في الحياة اليومية في جميع مراحل حياتهم، وتنمية قدراتهم واستعداداتهم على التجديد والابتكار.

٦. مساعدة المتعلمين على تعميق الاتجاهات والقيم الوظيفية لحياته.

الاعتبارات التي يقوم عليها التعليم العام بالمملكة العربية السعودية:

حدد الاحمدى والرحيلي (٢٠١٢،٤٧٧) أهم الاعتبارات التي يقوم عليها التعليم العام بالمملكة العربية السعودية فيما يأتى:

١. الاشراف الكامل للدولة على التعليم.

٢. التركيز على التعليم الدينى واللغة العربية.

٣. مجانية التعليم وحوافزه.

الأسس العامة التي يقوم عليها التعليم بالمملكة العربية السعودية:

قد جاءت الأسس العامة التي يقوم عليها التعليم بالمملكة العربية السعودية في الباب الأول من وثيقة السياسة التعليمية كما يلي **(الثنيان، ٢٠١٣، ٢٣٣-٢٣٤)؛ (الشهوان، ٢٠١٢، ٤١٤):**

١. الإيمان بالله ربًا وبالإسلام دينًا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيًا ورسولاً.

٢. التصور الإسلامي الكامل للكون والإنسان والحياة، وأن الكون كله خاضع لما سنه الله تعالى.

٣. الحياة الدنيا مرحلة إنتاج وعمل، يستثمر فيها المسلم طاقاته عن إيمان وهدى للحياة الأبدية الخالدة في الدار الآخرة.

٤. الرسالة المحمدية هي المنهج الأقوم للحياة الفاضلة التي تحقق السعادة لبني الإنسان.

٥. المثل العليا التي جاء بها الإسلام لقيام حضارة إنسانية رشيدة بناءة تهتدى برسالة النبى، لتحقيق العزة في الدنيا، والسعادة في الدار الآخرة.

٦. الإيمان بالكرامة الإنسانية التي قررها القرآن الكريم وأناط بها القيام بأمانة الله في الأرض.

٧. فرص النمو مهيأة أمام الطالب للمساهمة في تنمية المجتمع الذى يعيش فيه.

٨. تقرير حق الفتاة في التعليم بما يلائم فطرتها ويعدها لمهمتها في الحياة على أن يتم هذا بحشمة ووقار، وفي ضوء الشريعة.

٩. طلب العلم فرض على كل فرد بحكم الإسلام، ونشره وتيسيره واجب على الدولة بقدر وسعها وامكانياتها.

١٠. العلوم الدينية أساسية في جميع سنوات التعليم العام، والثقافة الإسلامية مادة أساسية في جميع سنوات التعليم العالي.
١١. توجيه العلوم والمعارف بمختلف أنواعها وموادها ومنهجًا وتأليفًا وتدريسًا وجهة إسلامية في معالجة قضاياها والحكم على نظرياتها وطرق استثمارها، حتى تكون منبثقة من الإسلام، متناسقة مع التفكير الإسلامي السديد.
١٢. الاستفادة من جميع أنواع المعارف الإسلامية النافعة على ضوء الإسلام، للنهوض بالأمة ورفع مستوى حياتها.
١٣. التناسق المنسجم مع العلم والمنهجية التطبيقية(التقنية) باعتبارهما أهم وسائل التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.
١٤. ربط التربية والتعليم في جميع المراحل بخطة التنمية العامة للدولة.
١٥. التفاعل الواعي مع التطورات الحضارية العالمية في ميادين العلم والثقافة والآداب، بتتبعها والمشاركة فيها.
١٦. الثقة الكاملة بمقومات الأمة الإسلامية وأنها خير أمة أخرجت للناس، والإيمان بوحدتها على اختلاف أجناسها وألوانها.
١٧. الارتباط الوثيق بتاريخ أمتنا وحضارة ديننا الإسلامي والإفادة من سير أسلافنا ليكون نبراسًا لنا في حاضرنا ومستقبلنا.
١٨. التضامن الإسلامي في سبيل جمع كلمة المسلمين وتعاونهم ودرء الأخطار عنهم.
١٩. احترام الحقوق العامة التي كفلها الإسلام وشرع حمايتها حفاظًا على الأمن، وتحقيقًا لاستقرار المجتمع المسلم.
٢٠. التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع : تعاوًنا، ومحبة، وإخاء، وايثارًا ر للمصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

٢١. النصح المتبادل بين الراعي والرعية بما يكفل الحقوق والواجبات، وينمي الولاء والإخلاص.
٢٢. الأصل أن اللغة العربية لغة التعليم في كافة مواده وجميع مراحله إلا ما اقتضت الضرورة تعليمه بلغة أخرى.
٢٣. الدعوة إلى الإسلام في مشارق الأرض ومغاربها بالحكمة والموعظة الحسنة من واجبات الدولة والأفراد.
٢٤. الجهاد في سبيل الله فريضة محكمة، وسنة متبعة، وضرورة قائمة، وهو ماض إلى يوم القيامة.
٢٥. القوة في أسمى صورها وأشمل معانيها : قوة العقيدة، وقوة الخلق، وقوة الجسم.

ومن أهم ملامح وخصائص النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية أنه:

١. تعليم مجاني بكافة مراحله ويتم توفير كتب دراسية ووسائل نقل ومكافأة للطلاب.
٢. تعليم غير مختلط في جميع المراحل.
٣. تعليم يأخذ شكلين التعليم الحكومي والتعليم الأهلي.
٤. تعليم يدار مركزيا فوزارة التعليم هي من ترسم السياسة التعليمية وتحدد الأهداف وفقا لسياسة الدولة وادارات المناطق والإدارات المدرسية تتكفل بالتنفيذ فقط.
٥. تعليم العام يعد الزامي بكافة مراحله.

السياسات التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية:

ترتبط النشأة الأولى للتعليم الأمريكي بالتراث الأوروبي الذي حمله المهاجرون الأوائل الذين استوطنوا الدنيا الجديدة، وقد حمل أولئك الرواد من المستوطنين أراء مختلفة من بلادهم ونقلوا معهم كثيرًا من الجوانب التعليمية في النظم الأوروبية ولاسيما نظام التعليم الإنجليزي، والأمريكيون ليس لهم ماض بعيد أو حضارة عريقة ولذلك فأنهم لا يؤمنون بالماضي ولا ينظرون إليه ويعتبونه عديم القيمة وهم يتطلعون دائمًا إلى المستقبل إيمانًا منهم بأنه أحسن من الحاضر ومن هنا كان إيمان المجتمع الأمريكي بالتغير السريع وإيمانهم أيضًا بأهمية التعليم في إحداث هذا التغير **(حنا، ٢٠١٤، ٣٣٣)**.

ويعتبر نظام التعليم الأمريكي أنموذجًا للأنظمة غير المركزية التي يترك للولايات والمقاطعات والمدارس مساحة واسعة للتطوير والعمل التعليمي. وبالرغم من أن مسئولية التعليم في أمريكا متروكة لكل ولاية أو للإدارات المحلية، إذ أن الحكومة الأمريكية (الفيدرالية) لا تحدد ماذا يجب أن يتعلم التلميذ الأمريكي، وماذا يجب أن يكون مستواه في أي مادة في أي مستوى من

المستويات التعليمية، إلا أن قسم التربية (وزارة التربية) في الحكومة الفيدرالية يضع الخطوط العريضة للتعليم مثل المعايير الوطنية لكل مادة، والخطط الوطنية البعيدة **(المحيسن، ٢٠٠٢، ٦)**.

فكل ولاية فى الولايات المتحدة الأمريكية لها درجة كبيرة من التحكم في مؤسساتها التعليمية داخل حدودها، وبالتالي لا توجد برامج موحدة ولا مستوى جودة موحد بين مناهج التعليم، ويعتبر الأمريكيون التعليم العام أساس الديمقراطية الأمريكية ومدته أثنتا عشرة سنة ويبدأ سن الإلزام في معظم الولايات المتحدة الأمريكية من السادسة حتى الثامنة عشر وتعتبر إدارته وتمويله من اختصاص ومسئولية الولايات وليس الحكومة الفيدرالية **(حنا، ٢٠١٤، ٣٣٤)**.

وفي عام ١٩٨٩م اتفق الرئيس الأمريكي مع حكام خمسين ولاية أمريكية على ستة أهداف وطنية للتعليم الأمريكي والتي يجب أن تتحقق عام ٢٠٠٠م، وفي عام ١٩٩٤م أضيف هدفين آخرين، وهذه الأهداف تحدد المعايير الوطنية للتعلم الأمريكي، وهي**(McCarty, 1999)**:

١. جميع الأطفال الأمريكيين سيبدأون المدرسة وهم مهيئون للتعلم.
٢. مستوى التأهيل للمرحلة الثانوية سيرتفع بنسبة ٩٠% على الأقل.
٣. المتعلمون الأمريكيون سينهون المرحلة الرابعة والثامنة والثانية عشر وهم يحققون التحدي (في المستوى) المحدد في مناهج اللغة الإنجليزية والعلوم والرياضيات والسياسة والاقتصاد والتاريخ والجغرافيا، وعلى كل مدرسة أن تتأكد من أن جميع تلاميذها يستخدمون عقولهم جيدا من أجل أن يكونوا معدين لتحمل مسئولياتهم الوطنية، والتعليم المستمر، والإنتاج القومي في الاقتصاد الحديث.
٤. المعلمون سيكون لهم إمكانية الدخول في برامج للتطوير المستمر للمهارات المهنية وسيكون لهم فرصة الحصول على المعلومات والمهارات اللازمة لإعداد المتعلمين للقرن القادم.
٥. التلاميذ الأمريكيون سيحققون المركز الأول في العالم في تحصيل العلوم والرياضيات.
٦. كل مواطن أمريكي سيكون لديه من الثقافة وسيمنح من المهارات اللازمة للتفاعل مع الاقتصاد العالمي ولأخذ حقوقه وتحمل مسئولياته الوطنية.
٧. كل مدرسة أمريكية ستكون خالية من المخدرات والجرائم والخمور وستكون بيئة

حسنة للتعلم.

٨. كل مدرسة ستهيئ فرصة إضافية لمشاركة أولياء الأمور لتعزيز التنشئة الاجتماعية والعاطفية والأكاديمية للمتعلمين.

وينقسم التعليم العام الأمريكي إلى مستويين:المستوى الأول: ابتدائي، ويمتد من الصف الأول إلى الصف السادس، وقد يكون ضمنها تمهيدي أو حضانة، أما المستوى الثاني فهو:ثانوي، ويمتد من الصف السابع إلى الصف الثاني عشر، وقد يمنح فيها بعض الطلاب درجة الدبلوم العالي بعد أخذ بعد المقررات الإضافية. كما أن هناك تقسيم داخلي في بعض الولايات وذلك بإضافة مرحلة ثالثة بين المرحلتين وهي المرحلة المتوسطة، وقد انتشر التقسيم الأخير في كثير من الولايات في السنوات الأخيرة **(Hofer, 1999)**.

أوجه الشبه والاختلاف بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية في صنع السياسة التعليمية:

المقارنة	الولايات المتحدة الأمريكية	المملكة العربية السعودية
مراحل تطور التعليم	ترتبط النشأة الأولى للتعليم الأمريكي بالتراث الأوروبي الذي حمله المهاجرون الأوائل الذين استوطنوا الدنيا الجديدة، وقد حمل أولئك الرواد من المستوطنين أراء مختلفة من بلادهم ونقلوا معهم كثيرًا من الجوانب التعليمية في النظم الأوروبية ولاسيما نظام التعليم الإنجليزي، والأمريكيون ليس لهم ماض بعيد أو حضارة عريقة ولذلك فأنهم لا يؤمنون بالماضي ولا ينظرون إليه ويعتبونه عديم القيمة وهم يتطلعون دائمًا إلى المستقبل إيمانًا منهم بأنه أحسن من الحاضر ومن هنا كان إيمان المجتمع الأمريكي بالتغير السريع وإيمانهم أيضًا بأهمية التعليم في إحداث هذا التغير (فرج، ٢٠٠٥، ٣٦١). ولقد مرت النظم التربوية فى الولايات المتحدة الأمريكية بمراحل مختلفة كانت فى فترات من الزمن فى عصرها الذهبي وفى فترات أخرى كادت أن تفقد مكانتها بين العالم، ويرجع ذلك إلى التنوع الهائل فى جنسيات مجتمعها وبسبب خوضها لحروب وصراعات عديدة (بحري وقطيشات، ٢٠٠٩، ٣٣٣).	عندما دخل السلطان عبد العزيز يرحمه الله مكة المكرمة عام ١٣٤٣هـ، عقد اجتماع تعليمي مع أهلها بالصفا، بعد ذلك صدر الأمر بافتتاح مديرية المعارف في ١٣٤٤/٩/١هـ ، ويعد قيام المديرية اللبنة الأولى في بناء السياسة التعليمية السعودية، وفي ٢/ ١٣٤٦/٢هـ شكل مجلس المعارف– ويعد تشكيل المجلس اللبنة الثانية في بناء السياسة التعليمية، وفي عام ١٣٧٧هـ طبق أول منهج سعودي للبيئة السعودية، وفي ١٣٧٣/٤/١٨هـ صدر المرسوم الملكي بتحويل مديرية المعارف العمومية إلى وزارة للمعارف، وبعد انتقال الوزارة إلى الرياض استحدث بمكة إدارة للتعليم بمكة وعلى الرغم من تطور التعليم في المملكة إلا أنه من الملاحظ وجود قصور في التطور النوعى للتعليم لتحقيق التنمية الشاملة وإحداث التغيير الذى ينتقل بالمجتمع من مرحلة التبعية إلى مرحلة التطوير والابتكار (الغامدى وعبد الجواد، ٢٠٠٠٢ ، ٧٥).

المقارنة	الولايات المتحدة الأمريكية	المملكة العربية السعودية
الجهات المشرفة على إدارة التعليم	الحكومة الفيدرالية حكومات الولايات السلطات التربوية المحلية الهيئات غير الرسمية	وزارة التربية والتعليم (وزارة المعارف/ مديرية المعارف العمومية). الرئاسة العامة لتعليم البنات. وزارة التعليم العالي. المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني (السنبل وآخرون ، ٢٠٠٨ ، ٦٦-٨٢)
مؤسسات صنع السياسات التعليمية	أولاً: الجهات الرسمية : البيت الأبيض- الكونجرس - الحكومة الفيدرالية - وزارة التعليم- مجلس تعليم الولاية - مجلس التعليم المحلى ثانيًا: المؤسسات غير الرسمية: نقابة المعلمين - اتحاد الطلاب - جمعيات رجال الأعمال والغرف التجارية - هيئات فنية متخصصة	المجلس الأعلى للتعليم، برئاسة خادم الحرمين الشريفين، وعضوية وزير التعليم العالي، ووزير التربية والتعليم، ووزير العمل، ووزير الخدمة المدنية، ووزير المالية والتخطيط، ورئيس مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، وثلاثة من مديري الجامعات وثلاثة من ذوي الخبرة. وإدارة التعليم فى المملكة العربية السعودية مركزية بحيث أن وزارة التعليم هي فقط من يرسم السياسة التعليمية ويخطط لها وباقي الجهات هي جهات تنفيذية فقط. وبشكل عام يشرف على التعليم العام والعالي وزارة التعليم، ويتكون الهيكل التنظيمي للتعليم من: وزير التعليم- وكيل وزارة التعليم- مديري الإدارات في المناطق- مكاتب الاشراف التابعة للمناطق- مدراء المدارس- وكلاء المدارس.
السلم التعليمى	على الرغم من صعوبة الوصول لتعميمات بالنسبة لنظام التعليم الامريكى بسبب اختلافه من ولاية إلى أخرى إلا أنه يمكن القول بصفة عامة أن التعليم العام الأمريكى يمتد على مدى (١٢) سنة من السادسة وحتى الثامنة عشر تغطى منها مرحلة التعليم الابتدائى (٦) سنوات وتمتد من (٦-١٢) سنة، والمرحلة الثانوية تمتد من (١٢-١٨) سنة، يسبقه تعليم غير إلزامى من سن (٢-٦) سنوات، ممثلاً بالحضانة من سن (٢-٤) سنوات، ومرحلة رياض الأطفال (٤-٦) سنوات (بحرى وقطيشات، ٢٠٠٩، ٣٣٨). وهناك تقسيم آخر للسلم التعليمى يختلف باختلاف الولايات،حيث نرى المدارس الابتدائية والثانوية تتوزع على أربع سلالم تعليمية مختلفة على النحو الآتى: - ٨ سنوات للتعليم الأولى و٤ سنوات للثانوى.	التعليم العام بالمملكة مدته (١٢) عام من سن السادسة إلى الثامنة عشر، وهى دراسة مجانية وغير إلزامية، ويتكون من ثلاث مراحل فرعية هي: الابتدائية والمتوسطة والثانوية، حيث يمتد التعليم الابتدائى لست سنوات، والمرحلة المتوسطة ثلاث سنوات، والمرحلة الثانوية ثلاث سنوات

المقارنة	الولايات المتحدة الأمريكية	المملكة العربية السعودية
	- ٦ سنوات ابتدائى، و ٦ سنوات ثانوى. - ٦ سنوات ابتدائى، و٣ سنوات للثانوية الصغرى، و٣ سنوات للثانوية العليا. - ٤ أو ٥ سنوات للتعليم الابتدائى، ٤ أو ٥ سنوات للتعليم المتوسط، ٣ أو ٤ سنوات للثانوية العليا. (الاحمدى والرحيلي،٢٠١٢،٤٩٦ - ٤٩٧).	
مرحلة دور الحضانة ورياض الأطفال:	وتضم دور الحضانة من سن الثانية وحتى الرابعة. وتهدف إلى تحقيق النمو المتكامل للطفل وتنمية شخصيته بجوانبها المختلفة، وضبط النفس والالتزام بقواعد السلوك الاجتماعي والاعتماد على النفس والتعاون مع أقرانه. وأما رياض الأطفال فتبدأ من سن الرابعة حتى سن السابعة على أكثر تقدير. وقد أنشئت أول مدرسة لرياض الأطفال عام ١٨٥٥م من قبل سيدة ألمانية في ووتر تاون Watertown ومنذ ذلك الوقت أصبح التعامل مع رياض الأطفال على أنها جزء من النظام التعليمي (مرسى، ٢٠٠٥، ١١١- ١١٥).	مرحلة تمهيدية لدخول المدارس الإبتدائية ليست من السلم التعليمى يلتحق بها الطفل من سن أربع أو خمس سنوات لمدة عامين تعرف السياسة التعليمية السعودية مرحلة ما قبل الابتدائي بأنها (المادة٦٢): مرحلة أولية من مراحل التربية والتعليم، تتميز بالرفق في معاملة الطفولة وتوجيهها وهي تهيئ الطفل لاستقبال أدوار الحياة التالية على أساس صحيح من خلال التنشئة الصالحة المبكرة. وبالتالي لا يشترط التحاق الطفل بها ليقبل بالمرحلة الابتدائية. وهناك عدد من الجهات تشرف على تلك المرحلة منها وزارة الشئون الاجتماعية التعليم الأهلي، وزارة الدفاع والطيران، رئاسة الحرس الوطني. (وثيقة سياسة التعليم ،١٤٠٠هـ ، ١٥- ١٦)
المرحلة الابتدائية:	المدارس الابتدائية هي مدارس عامة يلتحق بها جميع الأطفال على اختلاف معتقداتهم وأصولهم وثرواتهم. وفي حالة كون الدراسة فيها ثمان سنوات تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام هي: القسم الابتدائي ويشتمل على الصفوف الثلاثة الأولى، وأما القسم الثاني فهو القسم المتوسط ويشتمل على الرابع والخامس والسادس، والقسم العالي ويشتمل على السابع والثامن. تنظيم التعليم في المرحلة الابتدائية: أ- التنظيم المتدرج: ينتقل فيه التلميذ من صف إلى صف أعلى كل سنة في حالة نجاحه في مواد معينة. وهناك تنظيم آخر "التنظيم متعدد التدرج" حيث يوجد داخل الصف الدراسي الواحد نوعان أو أكثر من التلاميذ ينتمون إلى صفوف أخرى. ويمكن للتلميذ أن يدرس في صفين	وهى مرحلة بدأ السلم التعليمى العام الرسمي وهى تمثل قاعدة الهرم التعليمى، وتعرف وثيقة سياسة التعليم المرحلة الابتدائية بأنها" القاعدة التي يرتكز عليها إعداد الناشئين للمراحل التالية من حياتهم، وهي مرحلة عامة تشمل أبناء الأمة جميعاً وتزودهم بالأساسيات من العقيدة الصحيحة،والاتجاهات السليمة، والخبرات والمعلومات والمهارات" ومدة الدراسة بالمرحلة الابتدائية ٦سنوات دراسية من سن ٦ : ١٢ سنة، وهي مرحلة مجانية كغيرها من مراحل التعليم العام، ويمنع فيها الاختلاط بين الجنسين كبقية المراحل، وبعد إتمامها بنجاح ينتقل الطالب للمرحلة المتوسطة (وثيقة سياسة التعليم ،١٤٠٠ هـ ، ١٦)

المقارنة	الولايات المتحدة الأمريكية	المملكة العربية السعودية
	مختلفين في وقت واحد كأن يدرس القراءة على مستوى الصف الرابع والحساب في مستوى الصف الخامس والعلوم في مستوى الصف الثالث. ب- التنظيم الأفقي: يتم فيه توزيع التلاميذ على أساس متجانس أو غير متجانس. ففي التوزيع الغير متجانس ينقسم التلاميذ بحسب قدراتهم العقلية وتحصيلهم الدراسي، والوقت موحد لجميع التلاميذ ولكن الوقت المخصص للانتهاء منه بحسب سرعة التلميذ في التحصيل، فالنجباء ينهون هذه المرحلة في خمس سنوات بينما التلميذ البطيء في ثمان سنوات.	
المرحلة المتوسطة:		هي المرحلة التي تقع ما بين المرحلة الابتدائية والمرحلة الثانوية، مدة الدراسة بها ثلاث سنوات من سن ١٢ : ١٥ سنة ويحصل الناجح فيها على إتمام الدراسة المتوسطة (الكفاءة المتوسطة) التى تؤهلة للإلتحاق بالمدارس الثانوية ويوجد بها دراسة ليلية لإتاحة الفرصة لمن تحول ظروفهم دون الحضور للمدارس الصباحية. والمرحلة المتوسطة كانت مدمجة مع المرحلة الثانوية إلى عام ١٣٧٧هـ، وفي عام ١٣٧٨هـ ظهرت كمرحلة مستقلة، وفي عام ١٣٩٢هـ الحقت المرحلة المتوسطة بالمرحلة الابتدائية، مع وجود الشهادة الابتدائية، وذلك لضمان عدم تسرب الطلاب، ولكن لوجود عدد من السلبيات تم فصل المرحلة المتوسطة عن المرحلة الابتدائية عام ١٣٩٤هـ، وأصبحت كل مرحلة في مبنى مستقل (الحامد وآخرون، ٢٠٠٧، ٩٨).
المرحلة الثانوية:	يستمر التعليم الابتدائي في الولايات المتحدة الأمريكية (٦) سنواتـ ويستمر التعليم الثانوي (٦) سنوات، ويوجد بها نوعان من المدارس العامة والخاصة، ويبدأ التعليم الثانوي في السنة السابعة أي عندما يبدأ الطلاب في تلقي التعليمات في المواد الفردية من معلمي المواد، ويختلف التعليم الثانوي وفقاً للمدرسة الثانوية والمنطقة التي توجد بها المدارس الثانوية، ويكون التعليم الثانوي في الولايات المتحدة الأمريكية على مرحلتين، وهما: المرحلة الثانوية الدنيا وهي مدرسة ثانوية أو مدرسة متوسطة للطلاب من الصف السادس (١١ - ١٢) عامًا إلى الصف الثامن (١٣-١٤)عاماً، أما	المرحلة الثانوية ومدتها ٣ سنوات من سن ١٥ : ١٨ سنة يحصل الطالب بعدها على شهادة تؤهلة للإلتحاق بالجامعة وتشمل هذه المرحلة (الثانوية العامة . ثانوية المعاهد العلمية ودار التوحيد والجامعة الإسلامية ومعاهد إعداد المعلمين والمعلمات والمعاهد المهنية بأنواعها الصناعى والتجارى والزراعى . كما ظهرت المدارس الثانوية الشاملة لتقضى على نظام الفوارق الإجتماعية الموجودة بين المدارس النظرية والمدارس الفنية (الاحمدى والرحيلي،٤٨١،٢٠١٢).

المقارنة	الولايات المتحدة الأمريكية	المملكة العربية السعودية
	المرحلة الثانية: فهي المرحلة الثانوية العليا وهي المدرسة الثانوية من الصف التاسع سن (١٤- ١٥) عاماً حتى الصف الثاني عشر (سن ١٧ – ١٨) عاما. ومن الأنماط الشائعة للمدرسة الثانوية العليا هو تنظيم ذو الثلاث سنوات من (١٥ – ١٨) سنة، حيث تمثل المرحلة الثانية للمدرسة الثانوية الدنيا، وتنظيم المدرسة الثانوية الشاملة، وتكون لمدة (٤) سنوات من (١٢ – ١٨) سنة، وهي من أكثر الأنماط شيوعاً في الولايات المتحدة الأمريكية، وتهدف إلى مواجهة متطلبات واحتياجات الطلاب في هذه المرحلة العمرية (الاحمدى والرحيلي،٢٠١٢،٤٧٧) ويسمح للطلاب في بعض الولايات بمغادرة المدرسة الثانوية في سن السادسة عشرة قبل الانتهاء من المدرسة الثانوية، في حين أن الولايات الأخرى تشترط على الطلاب البقاء في المدرسة حتى سن الثامنة عشرة، حيث يلتحق نحو ٨٥% من الطلاب الأمريكيين بالمدارس العامة إلى حد كبير، نظراً لأنها "حرة" أي تدعمها الضرائب التي تفرض على المدارس المحلية (Craig C. Wieczorek,2008, 100)	

توصيات الدراسة:

- المحافظة على الثوابت العقائدية فى وثيقة سياسة التعليم والسياسات التعليمية بالمملكة.
- التقييم والمتابعة المستمرة للسياسة التعليمية حتى يتم التأكد من الاتساق بين الجوانب التطبيقية والأهداف من جهة، وبين الكفاءة الخارجية والداخلية من جهة أخرى.
- التركيز على الجودة والكفاءة فى المخرجات التعليمية.
- التقويم والتطوير المستمر فى الخطط والبرامج التعليمية بالمملكة العربية السعودية.
- الاستمرارية والمرونة فى صياغة السياسة التعليمية بعيدًا عن الجمود، فالمرونة تعطي السياسة التعليمية بعدًا واقعيًا ديناميًا يتناسب مع متطلبات الحياة المعاصرة.
- نشر الوعي بأهمية السياسة التعليمية، وصناعتها بين القائمين على العملية التعليمية والمشرفين والمعلمين والطلاب وأولياء الآمور.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

الأحمدي، أمل رجاء، و الرحيلي، تغريد عبد الفتاح (٢٠١٢). نظم التعليم في الولايات المتحدة الامريكية والمملكة العربية السعودية دراسة مقارنة، مجلة كلية التربية، السعودية، مج١٨، ع ٤.

بحرى، منى يونس، و قطيشات، نازك عبد الحليم (٢٠٠٩). في التربية المقارنة: دراسات نوعية، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، دار صفاء.

بغدادي، منار محمد إسماعيل (٢٠٠٥). صنع السياسة التعليمية دراسة مقارنة بين كل من مصر وانجلترا والصين، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة.

بكر, عبد الجواد (٢٠٠٢). السياسات التعليمية وصنع القرار. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

بورسلى، نورا وليد ، و الغريب، وداد على، و المطوع ، فرج عبد العزيز ، و الرشيدى، غازى عنيزان (٢٠١٨). طبيعة السياسة التعليمية فى المرحلة الثانوية فى كل من سنغافورة وفنلندة :تحليل وثائق ، المجلة التربوية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، مج٣٣ ، ع ١٢٩.

بيومي، كمال (٢٠٠٩) . تحليل السياسات التربوية وتخطيط التعليم المفاهيم والمداخل والتطبيقات، ط١، دار الفكر، عمان.

الثنيان، ثوينى ين محمد (٢٠١٣). حقوق الإنسان في السياسة التعليمية في كل من المملكة العربية السعودية والمملكة المغربية:مقارن وثائقي تحليل، المجلة التربوية الدولية المتخصصة، دار سمات للدراسات والأبحاث، مج٢ ،ع٣.

جاد الكريم، علاء أحمد(٢٠١٢). السياسة التعليمية وآليات صنعها في مصر، مجلة البحث العلمي في التربية، مصر، ج ٣، ع١٣.

جايل، عفاف محمد (٢٠١٣) . دور النظم السياسية في صياغة السياسة التعليمية في مصر: دراسة تحليلية، المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج، ع ٣٤.

الحامد، محمد بن معجب وآخرون (٢٠٠٧). التعليم في المملكة العربية السعودية: رؤية الحاضر واستشراق المستقبل، المملكة العربية السعودية، الرياض، مكتبة الرشد.

الحربي، سعود هلال (٢٠٠٧). السياسة التعليمية مفاهيم وخبرات، الرياض، مكتبة العبيكان.

الحسن، أحمد مصطفى (٢٠٠٢). مدخل إلى تحليل السياسات العامة، عمان، المركز العلمى للدراسات السياسية، مطبعة الجامعة الأردنية.

حسنين، منال سيد يوسف (٢٠١٦).رؤية مقترحة لتطوير سياسة التعليم الفني في مصر في ضوء تجربة الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة كلية التربية، جامعة الإسكندرية، مج ٢٦، ع١.

حكيم، عبد الحميد بن عبد المجيد (٢٠٠٠). مدى تنفيذ مبادئ السياسة التعليمية من وجهة نظر معلمي المرحلة الثانوية العامة بمنطقة مكة المكرمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى.

حمرون، ضيف اله غضيان سليمان (٢٠٠٩). التغيير في سياسة ونظم مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية رؤية مستقبلية، مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، ج٢، ع١٤٣.

حنا، نبيل عبدالله عوض (٢٠١٤). السياسات التعليمية في مصر والولايات المتحدة الأمريكية : دراسة مقارنة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الاعمال، مج ٢٨، ع ٣.

حوالة، سهير محمد أحمد (٢٠٠٧). السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية في ضوء مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية دراسة تحليلية، مجلة العلوم التربوية، جامعة القاهرة، كلية الدراسات العليا للتربية، مج١٥، ع ٤.

الدخيل، تغريد بنت محمد (٢٠١٤) مقترحات لتطوير سياسة التعليم فى المملكة العربية السعودية فى ضوء آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية فى جامعة الملك سعود، مجلة الدراسات العربية في التربية وعلم النفس، ج٢، ع٤٧.

الدوسري، راشد بن ظافر (٢٠١٩). القيم الاقتصادية في سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية، دراسات العلوم التربوية، الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، مج ٤٦، ع٣.

الرشيدي، حسين مجبل، و العجمي، حجاج مبارك ، و العازمي، عبد الله سالم (٢٠١٢). السياسة التعليمية بدولة الكويت في ضوء مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية دراسة تحليلية ، مجلة كلية التربية، عين شمس، مصر ، ج١ ، ع ٣٦.

سعد، السيدة (٢٠١١). المخطط التعليمي دوره في ربط البحث بصنع السياسة التعميمية، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة.

السنبل، عبد العزيز، وآخرون (٢٠٠٨). نظام التعليم في المملكة العربية السعودية، الرياض، دار الخليج للنشر.

شعلان، عبد الحميد عبد الفتاح (٢٠١١). السياسة التعليمية بين الواقع والمأمول، القاهرة، ط ١، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.

الشفيش، عبد العزيز ابراهيم عبد الله (٢٠١٨). السياسة التعميمية وقيم الديمقراطية في التعميم الثانوي: رؤية نقدية، مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، ٧٢ (٤)، ٨٨٠-٩٠٦.

الشهوان، عبدالعزيز بن شهوان (٢٠١٢). وثيقة سياسة التعليم فى المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين، مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة البحرين ، مركز النشر العلمي، مج١٣، ع٣.

عبد الدائم، عبد الله (١٩٩١). نحو فلسفة تربوية عربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

عبد القادر، أسماء عبدالسلام، و مجاهد، نجوى مجدي، و كمال، نادية يوسف (٢٠١٠). معوقات تفعيل مساهمة مؤسسات البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بمصر دراسة ميدانية، مجلة البحث العلمي في التربية، جامعة عين شمس،كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، ج١، ع١١.

عبد الموجود، محمد عزت (١٩٩٢).حدود القدرة والإحباط في سياسة التعليم في الدول النامية: ندوة نحو تربية أفضل للتلميذ بمرحلة الابتدائية في دول مجلس التعاون الخليجى، ٢٧-٢٨ إبريل، الدوحة، مركز البحوث التربوية جامعة قطر.

العتيبى، عبدالله غازى الدعجانى (٢٠٢٠). آليات مقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في تطوير السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية، المجلة التربوية الدولية المتخصصة، دار سمات للدراسات والأبحاث، مج٩، ع٢، ١٤٩ – ١٦١.

العلاق، بشير عباس(١٩٨٣). معجم مصطلحات العلوم الإدارية الموحدة، بيروت، الدار العربية للموسوعات.

الغامدى, حمدان بن أحمد، وعبد الجواد, نور الدين محمد (٢٠٠٢). تطور نظام التعليم في المملكة العربية السعودية. الرياض، مكتب التربية العربى لدول الخليج.

غنايم، مهنى محمد إبراهيم (٢٠١٨). السياسة التعليمية والطبقية والمواطنة، المؤتمر العلمي العربي الثاني عشر الدولي التاسع: التعليم والمجتمع المدني وثقافة المواطنة، جمعية الثقافة من اجل التنمية، سوهاج.

فرج، عبد اللطيف بن حسين (٢٠٠٥). نظم التربية والتعليم في العالم، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، دار المسيرة.

الفرح، وجيه سالم (١٩٨٨). آراء في السياسة التعليمية، رسالة التربية – الإصدار الأول، وزارة التربية والتعليم، دائرة البحوث التربوية، ع٦.

كمال، نادية يوسف (٢٠٠١). اتجاهات حديثة في صنع السياسة التعليمية، مجلة مستقبل التربية العربية، مج ٧، ع ٢٠.

لهلوب، ناريمان (٢٠١٢). السياسات التربوية العربية، ط١، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

المحيسن، إبراهيم بن عبد الله (٢٠٠٢). تعليم العلوم في المرحلة المتوسطة في أمريكا واليابان وبريطانيا والسعودية دراسة ميدانية مقارنة، المجلة التربوية، مجلس النشر العلمى، جامعة الكويت، مج١٦، ع٦٤.

مراد، بوتليليس (٢٠١٣). تطور التعليم في الجزائر من ١٨٣٠م إلى ٢٠١١م ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران السانيا، كلية العلوم الاجتماعية، الجمهورية الجزائرية.

مرسى، محمد منير(٢٠٠٥). التربية المقارنة بين الأصول النظرية والتجارب العالمية، ط٢، جمهورية مصر العربية، القاهرة، عالم الكتب.

المنقاش، سارة عبد الله (٢٠٠٦). دراسة تحليلية لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ومقترحات لتطويرها، مجلة جامعة الملك سعود التربوية والدراسات الإسلامية، مج ١٩، الرياض.

المنوفى، كمال (١٩٨٨). السياسة العامة وأداء النظام السياسى في على الدين هلال (محرر) تحليل السياسات العامة قضايا نظرية ومنهجية ، القاهرة، مكتبة النهضة.

المهدي، ياسر فتحي الهنداوي ، و الفهدي ، رشد سليمان، و لاشين، محمد عبدالحميد، و الشنفري، عبدالله مبارك (٢٠١٤). آليات مقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان من وجهة نظر الباحثين والممارسين، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، مج٣، ع ١١.

النجار، عبد الهادي مبروك (٢٠٠٩). صنع السياسة التعليمية مدخل تحليل مقارن، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية.

نخلة، ناجي شنودة (٢٠٠٣). فعالية السياسة التعليمية وإجراءات تنفيذها دراسة ميدانية، مجلة البحث التربوي، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، السنة ٣، ع ٢.

وزارة المعارف (١٣٩٠هـ). سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية. ط١, الرياض: وزارة المعارف.

وزارة المعارف (١٣٩١هـ). اللجنة العليا للتعليم، الرياض: وزارة المعارف.

وزارة المعارف (١٤٠٠هـ). سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية. ط٣, الرياض: وزارة المعارف.

وزارة المعارف (١٤٢٢هـ). تطور التعليم في المملكة العربية السعودية: ملامح من الخطة الخمسية السادسة, الرياض، مطابع الجاسر.

اليافعي، شريفة بنت عبدالله بن علي، و أبو زيد، وفاء أحمد، و جمال الدين، نجوى يوسف (٢٠١٥). صنع السياسات التعليمية المفهوم والآليات، عالم التربية، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، مج١٦، ع ٥٠.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

Craig C. Wieczorek,(2008). Comparative Analysis of EducationalSystems of American and Japanese Schools: Views and Visions,educational HORIZONS,University of Toledo.

Haddad, Wadi D. and Demsky, Terri (1995). Education policy-planning process: an applied framework, UNESCO, International Institute for Educational Planning, Paris.

Hoard S.,(2000). Facilitative Leadership:TheImperative For Change,Austin,TX: Southwest Educational Development Laboratory.

Hofer, Barbara, (1999). The Educational System in the United States: Case Study Findings, USDOE, USA.

McCarty, Carolyn, (1999). Components of National Educational Standards in the United States. USDE, USA.

Ranney, Austin(1996). Governing: An Introduction To Political Science, New Jersey, Prentice Hall International, ed 7th.